

كوا ليسا

كشفت مصادر على صلة بالمفاوضات اليمنية الجارية في الكويت أنّ أسم نائب الرئيس ورئيس الحكومة السابق خالد بجاح عاد يتردد كمنائب للرئيس كمقترح تسوية كويتية إماراتية ترافقها استقالة نائب الرئيس الحالي محسن علي الأحمر، على أن يتنحى الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي فور اكتمال عناصر التسوية ويسلم لبجاح مقاليد الحكم...

العراق والمرحلة التاريخية الخطرة؟!!

◆ هشام الهيشان

جزءاً منه، والبعض الآخر وهم قلة في العراق اتجهوا نحو محاربة هذا المشروع ومحاولة إسقاطه. في المحصلة، تؤكد حقائق الواقع أنه وبعد مرور 12 سنة على الاحتلال الأميركي للعراق، أنّ الشعب العراقي بمجموعه اليوم، أدرك بشكل أو بآخر حجم الخطيئة التي ارتكبتها العراقيون كل العراقيين بحق العراق، عندما صمتوا على إفرازات وتنازع وتداعيات مسارات المشروع الأميركي بالعراق.

اليوم، من حق الجميع أن يتساءل ويسأل العراقيون الذين ينتفضون ويتظاهرون ويطالبون بإسقاط مؤسسات فاسدة وعميقة زرعتها المشروع الأميركي الصهيوني للعراق، أين كنتم أنتم العراقيون الذين تنتظرون تحت لهب الشمس الحارقة، عندما أقر دستور بريمر الفاسد الذي أنتج كل هذا الفساد بالعراق؟ أين كنتم عندما استغلتم بعض القوى السياسية «الطائفية» التي جاءتكم على ظهور الدبابات الأميركية الغازية، وأسقطت على عقولكم وعواطفكم «مفاهيم طائفية قذرة»، أنتجت في دوائر المشروع الأميركي الصهيوني؟ وهل أدرتكم اليوم حقيقة أنّ علياً وعمراً والحسين ومعاوية، والخبز... لا تاقه لهم ولا جعل على مشاكلكم الخدمية والحياتية والأمنية والدينية والسياسية والاجتماعية والإخلاقية الخ... التي تتعاون منها اليوم؟ وهل أدرتكم حقيقة أنّ الكثير من ساستكم وبعض احزابكم هم نتاج مشروع يستهدف شقّ صفكم وتحويل العراق إلى دول وأقاليم وولايات وإمارات متناحرة؟ وأنتم العراقيون بمجموعكم تملكون أن دستور «بريمر» وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث على أسس طائفية: شيعية في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال، عقب احتلال العراق عام 2003، فلماذا وافقتم على هذا الدستور الفاسد الذي رسخ مفاهيم الطائفية القذرة وكل نتائجها السلبية الكارثية؟ إن الناظر اليوم إلى الشقّ الإنساني في الداخل العراقي، وهو الأهمّ ومحور حديثنا هنا، سيردك حجم المأساة التي

في الأونة الأخيرة يبدو أن ما كشفت عنه مجلة «تايم» الأميركية في تقرير موسع من ثماني صفحات، بدأ يتحقق تدريجياً وخصوصاً بفحوى تفاصيل خطة تقسيم العراق إلى ثلاث دول، واحدة منها في الشمال لكوردستان، والثانية للسنة بمحاذاة سورية، أما الثالثة فشيعة ومكانها في جنوب العراق وتضمّ مساحات واسعة منه، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ مجلة «تايم» التي تعتبر في أغلب الأحيان عن وجهة نظر الإدارة الأميركية، تحدثت في تقريرها عن ضمّ المناطق الكردية في سورية إلى الدولة الكردية إضافة إلى ضمّ بعض المناطق السنية في شرق سورية للدولة السنية العراقية، ونشرت المجلة خرائط مفصلة توضح مناطق توزيع الكرد والسنة والشيعة، وعدت بغداد من ضمن الدولة السنية، أما كردوك فكانت داخل الدولة الكردية لكنها على خط التماس مع دولة السنة، أما الدولة الشيعية الجديدة، فهي ستحتج جنوباً حيث تصل إلى الكويت، لتستلحق مناطق حيوية منها إلى أن تصل أيضاً إلى ضمّ بعض أجزاء من شمال شرقي السعودية.

هذه التفاصيل التي ذكرتها المجلة الأميركية تؤكد بما لا يقبل الشك بأن هناك مشروعاً صهيوي - أميركي، يهدف إلى إضعاف العراق، وتمزيقه وتفكيته كمنظلة أساس لتزويق وتفتيت المنطقة العربية ككل، وهذا ما يؤكد بما لا يقبل الشك أيضاً، بأن الهجمة التي تتعرض لها المنطقة العربية والإقليم ككل، هدفها بالأساس هو تمزيق هذه المنطقة خدمة للمشاريع الإستعمارية الصهيونية الأميركية، الشعب العراقي المستهدف من هذه الهجمة من آثار وإفرازات هذا المشروع أدرك مبرك الأهداف الحقيقية للعدوان الأميركي على العراق عام 2003، ومع ذلك التزم بعضه الصمت وبعضه الحجاب وبعضه ذهب بشكل مباشر أو غير مباشر للانخراط ببوقعة هذا المشروع ليصبح

المبادرة الفرنسية...

تنازلات قبل البدء

◆ راسم عبيدات

التابع للثقافات العربي والفلسطيني على ما يسمّى بالمبادرة الفرنسية، والتي هي مجموعة أفكار ليس أكثر، يُعتقد بأنّها ستضع حداً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين الأراضي العربية الأخرى مثل الجولان هناك ما هو مريب، ويطلب ليربط مصيرها بنتائج الحرب العدوانية على سورية، وفي الحديث عن ما يسمّى بالمبادرة الفرنسية، نجد بأنّ من يدفع ثمن قبول أو موافقة «إسرائيل» على تلك المبادرة هو الشعب الفلسطيني من جيبه ومن حقوقه الوطنية المشروعة...

وقبل الغوص في جوهر ما هو مطروح من أفكار فرنسية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو بالأحرى إعادة إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»، فالجميع يتذكّر منا جيداً عندما كانت السلطة الفلسطينية تنوي ما هو مريب، ويطلب ليربط مصيرها بنتائج الحرب العدوانية على سورية، وفي الحديث عن ما يسمّى بالمبادرة الفرنسية، نجد بأنّ من يدفع ثمن قبول أو موافقة «إسرائيل» على تلك المبادرة هو الشعب الفلسطيني من جيبه ومن حقوقه الوطنية المشروعة...

وقبل الغوص في جوهر ما هو مطروح من أفكار فرنسية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو بالأحرى إعادة إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»، فالجميع يتذكّر منا جيداً عندما كانت السلطة الفلسطينية تنوي ما هو مريب، ويطلب ليربط مصيرها بنتائج الحرب العدوانية على سورية، وفي الحديث عن ما يسمّى بالمبادرة الفرنسية، نجد بأنّ من يدفع ثمن قبول أو موافقة «إسرائيل» على تلك المبادرة هو الشعب الفلسطيني من جيبه ومن حقوقه الوطنية المشروعة...

وقبل الغوص في جوهر ما هو مطروح من أفكار فرنسية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو بالأحرى إعادة إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل»، فالجميع يتذكّر منا جيداً عندما كانت السلطة الفلسطينية تنوي ما هو مريب، ويطلب ليربط مصيرها بنتائج الحرب العدوانية على سورية، وفي الحديث عن ما يسمّى بالمبادرة الفرنسية، نجد بأنّ من يدفع ثمن قبول أو موافقة «إسرائيل» على تلك المبادرة هو الشعب الفلسطيني من جيبه ومن حقوقه الوطنية المشروعة...

بدأ مسلسل التنازلات هذا بإعلان وزير خارجية فرنسا تراجع بلاده عن شرط الاعتراف بدولة فلسطين في نهاية العملية السياسية كشرط أساسي للمبادرة، سواء تكلت هذه العملية بالنجاح أو الفشل، ثم جاءت مؤخراً زيارة رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس إلى «إسرائيل» التي قدّم فيها تصريحات صادمة، منها دعوة الدول العربية للاعتراف بـ«إسرائيل» من أجل ما أسماه بأنه العملية السياسية في المنطقة، وذهب أبعد من ذلك عندما قال بأنه صديق شخصي لـ«إسرائيل»، وطلب من العرب دفع استحقاق عقد المؤتمر مسبقاً وكأنهم هم المعتدون والرافضون لقرارات الشرعية الدولية، التطبيع قبل الحديث عن أيّ حلّ أو انسحاب إسرائيلي.

فالس أعلن في مقابلة خاصة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أنّ «على الدول العربية، وفي مقدّمها المملكة العربية السعودية، الاعتراف بدولة «إسرائيل» بدوّة دفع عملية السلام في المنطقة»، مضيفاً «أنّ هذا الاعتراف سيسبج الإسرائيلييين على المضيّ قدماً في عملية السلام». كما أعلن أنّ «امن «إسرائيل» يُشكل الشغل الشاغل لفرنسا وشرطاً للتقدّم في عملية السلام»، وقال أنّ سيدعو الجانب الفلسطيني خلال المحادثات التي سيجريها في رام الله، إلى وقف العنف والتحرّض على العنف، معتبراً أنّ المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر السلام تهدف إلى منع تدهور الأوضاع وحدوث جولة أخرى من العنف والحرب بين «إسرائيل» والفلسطينيين. كما أعرب عن معارضة بلاده بصورة مطلقة مقاطعة «إسرائيل»، معتبراً أنّ الدعوة إلى هذه المقاطعة تنطوي على «عداء للسامية».

في ظلّ الحالتين العربية والفلسطينية المجردتين من كلّ أورايق القوة، فإنّ مؤتمر باريس، لن يكون حاله بأفضل من حال مبادرة السلام العربية التي طرحته في قمة بيروت 2002، وردت عليها «إسرائيل» باجتياح الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس الشهيد ياسر عرفات في المقاطعة برام الله، وقالت لهم مبادرتكم لا تتساوي قيمة الحبر الذي كتبت به، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت ثقافة «الاستنجاج» مستدخلة عربياً، بحيث كان يجري ترحيل بل وركل المبادرة العربية من قمة عربية إلى أخرى، مع الهبوط بسفقتها من أجل أن تقبل بها «إسرائيل»، ولكنها كانت تُمنع في رفضها وإذلال العرب، وإنّ جوهر ما يعنينا من تلك المبادرة هو التطبيع، كما هو حال مؤتمر باريس وأفكار فالس. العرب والفلسطينيون دوماً سيقاؤون لقبول المبادرات، تحت يافطة وديعة ستر عجزهم وقصورهم أولاً، وثانياً حتى لا يتهموا بأنهم غير «واقعيين» ويضيعون الفرص، و«إسرائيل» في موقع الرفض الدائم، العرب يجري ممارسة المزيد من الضغوط عليهم، و«إسرائيل» تكافأ وتتنزح مكانتها السياسية، فإسرائيل رفضت المبادرة الفرنسية منذ اليوم الأول، وفرنسا تقوم منذ اليوم الأول بتقديم تنازلات تلو الآخر لـ«إسرائيل» من أجل إقناعها بقبول المبادرة. وبدل مكافأة الطرف الفلسطيني، فإنّ فرنسا تقوم باسترضاء الطرف الإسرائيلي من جيب الطرف الفلسطيني.

رفض «إسرائيل» المبادرة الفرنسية تحدّ للإرادة الدولية، وبدلاً من معاقبة دولة الاحتلال لإجبارها على الاستجابة للإرادة الدولية ووقف سياساتها التي دمّرت حلّ الدولتين، لكن ما يجري هو العكس، يجري تعزيز مكانتها في العملية السياسية قبل إطلاقها، لذلك فإنّ فرنسا تحكم على هذه العملية بالفشل قبل أن تبدأ.

ونحن نرى بأنّ فرنسا بدلاً من الضغط على «إسرائيل» لتحقيق حلّ الدولتين عبر مقاطعة الاحتلال ومنتجاته والاعتراف بالدولة الفلسطينية وبذل كافة الجهود لمواجهة الابتزاز الإسرائيلي ورفضه لعملية السلام، نجد فرنسا تشجع «إسرائيل» على أن تكون فوق القانون الدولي، ولذلك يكفي العيش على الأوهام واللاهت وراء المبادرات التي تهدف إلى منع تدهور الأوضاع وحدوث جولة أخرى من العنف والحرب بين «إسرائيل» والفلسطينيين، كما قال رئيس الوزراء الفرنسي فالس في لقائه مع نتنياهو.

ولذلك أرى بأنّ أيّة مبادرة تسوية سياسية أو وساطة تتضمن حلّ الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يطرحها أيّ نظام عربي أو إسلامي في هذا الوقت بالذات، لن تكون إلا مبادرة هدفها حلّ إشكالات هذا النظام نفسه مع «إسرائيل» والغرب أو محاولة التقرب منهما والتطبيع معهما مستغلاً القضية الفلسطينية كمدخل، وستكون مبادرة أو وساطة تتساوم على الحقوق الفلسطينية ويسبق أقل من الحد الأدنى الفلسطيني بل وأقل مما تمنحه لنا الشرعية الدولية.

Quds.45@gmail.com

كوريا الشمالية تؤكد نيتها تطوير برنامجها النووي والرئيس الصيني يدعو إلى ضبط النفس

باليسي من كوريا الشمالية يوم الاثنين الماضي، وشهدت الدول الثلاث خلال اللقاء على رفضها القاطع لمساعي بيونغ يانغ تطوير برنامجها الصاروخي والنووي. من جهته، قال كبير معلمي اليابان للمحادثات السادسة، إنه لا يمكن التفاوضي عن اعتراف بيونغ يانغ مواصلة برامجها النووية والصاروخية.

و بعد محادثات مع نظيره الأميركي والكوري الجنوبي أسس، قال كيمجيرو إيشيكاني المدير العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

و أوضحت وكالة «كيودو» اليابانية أسس، أنّ الاتفاق تمّ التوصل إليه في أعقاب لقاء ثلاثي العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

قال الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارة وفد رفيع من كوريا الشمالية إلى بكين بلاده تأمل أن تلتزم جميع الأطراف الهدوء وضبط النفس في شبه الجزيرة الكورية.

وقال شي للوفد الكوري الشمالي الذي يرأسه ري سو يونغ نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب الحاكم في كوريا الشمالية، إنّ بكين تريد تطوير العلاقات الودية مع بيونغ يانغ، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة أنباء «شينخوا» الصينية.

ويلتقي شي بكبار المسؤولين الكوريين الشماليين للمرة الأولى منذ نحو ثلاث سنوات حيث لا تزال العلاقات السياسية باردة بسبب البرنامج النووي الكوري الشمالي.

وفي السياق، أعلن سو يون أن بيونغ يانغ تنوي تطوير الاقتصاد ويرنامجها النووي بشكل متواز.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

و أوضحت وكالة «كيودو» اليابانية أسس، أنّ الاتفاق تمّ التوصل إليه في أعقاب لقاء ثلاثي العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

و أوضحت وكالة «كيودو» اليابانية أسس، أنّ الاتفاق تمّ التوصل إليه في أعقاب لقاء ثلاثي العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

و أوضحت وكالة «كيودو» اليابانية أسس، أنّ الاتفاق تمّ التوصل إليه في أعقاب لقاء ثلاثي العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

و أوضحت وكالة «كيودو» اليابانية أسس، أنّ الاتفاق تمّ التوصل إليه في أعقاب لقاء ثلاثي العام لإدارة الشؤون الآسيوية والأوقيانوسية في وزارة الخارجية اليابانية للصفيين «اتفقنا على أننا لا يمكن بأي حال التفاوضي عن مواصلة كوريا الشمالية تطورها النووي والصاروخي»، كما اتفقنا أيضاً على تصعيد الضغط على كوريا الشمالية لحل هذه القضايا».

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.

مشيراً إلى أنّ حزب العمل قرر تطوير الاقتصاد بالتوازي مع البرنامج النووي في مؤتمر الذي عقد في آيار الماضي في العاصمة بيونغ يانغ بعد انقطاع طال 36 عاماً. جاء ذلك في وقت، اتفقت واشنطن وطوكيو وسيؤول على تشديد الضغوط التي تمارسها الدول الثلاث على بيونغ يانغ بسبب التصرفات الاستفزازية من قبل الأخيرة.



إلى «التعامل بمنطق سليم حيال إبادة الأرمن»، مشيراً إلى حساسية بلاده في هذا الخصوص.

الرئيس التركي أضاف في تصريحات صحفية قبيل مغادرته إلى أفريقيا في زيارة رسمية أنّ هناك من يحاولون «خداع» ألمانيا بشأن أحداث عام 1915، دون أن يتهم أحداً باسمه. وأضاف «إذا دعت ألمانيا بهذا ستتضرر العلاقات الثنائية الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية - وكلنا عضو في حلف شمال الأطلسي».

وقالت مصادر رئاسية إنّ تصريحات اردوغان جاءت بعدما أجرى مكالمة هاتفية مع المستشارة الألمانية، للإعراب عن قلقه بشأن مسودة القانون.

وأكدّ متحدث باسم الحكومة الألمانية المحادثة الهاتفية، وقال إنّ الزعيمين بحثا تنفيذ اتفاقية الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. هذا وتقول تركيا إنه لم تكن توجد حملة منظمة للقتل على الأرمن المسيحيين، ولا توجد أدلة على صدور أي أوامر من السلطات العثمانية.

أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلديمير أسس أنّ القرار المتوقع أن يقره المشرعون الألمان يصف مأساة الأرمن عام 1915 بالإبادة الجماعية قرار «سخيف» مبني بالعلاقات بين البلدين.

ومن المتوقع أنّ يؤيد المشرعون الألمان اليوم، القرار الرمزي المتعلق بمقتل ما يصل إلى 1.5 مليون أرمني على يد العثمانيين قبل مائة عام، وترفض تركيا قطعاً وصف ما حدث للأرمن بأنه إبادة جماعية.

وكان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أكد في وقت سابق أنّه في حال أقر البرلمان الألماني، مشروع قرار حول الإدعاءات الألمانية بشأن أحداث عام 1915، فإن ذلك لن يكون له أي طابع إلزامي لانقطة وفق القانون الدولي.

وحول التصويت المزمع على مشروع القرار، أوضح اردوغان، أنّه من الخطأ التعليق على أمر لم يحصل بعد، مشيراً إلى أنّ الرئاسة والحكومة التركيتين، ستقيمان نتائج التصويت بعد الإعلان عنها.

وقبل هذا كان اردوغان اتصل هاتفياً مع ميركل داعياً

إجراءات وقائية في فرنسا تحسباً لاعتداءات إرهابية



استعداداً لليوم المفترض، لكي نعمل بفاعلية».

وأضاف أنّه «التدريب سيساعدنا على توقع ما يمكن أن نحتاج إليه» في حال وقوع اعتداءات فعلية، أما عناصر الشرطة من النخبة فيفترض فيهم أن يقوموا بتأمين مكان حصول الاعتداء لمنع قيام أي مهاجم آخر باستغلال تجمع الناس لارتكاب اعتداء آخر.

ومن المقرر إجراء 7 مباريات في إسبانيا «دورانس»، الذي يتسع لـ 80 ألف متفرج بينها مباراتان الافتتاح بين فرنسا ورومانيا والمباراة النهائية.

وأقر وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف بـ«حصول خلل» خلال المباراة النهائية لكأس فرنسا في 21 آيار، ما أثار قلق المسؤولين ودفع إلى إجراء هذه التدريبات التي تحاكي وقوع اعتداءات جديدة.

وقالت المتحدثة باسم شرطة باريس جوانا بريمر في «لنتيل أن

أجرت الشرطة الفرنسية محاكاة لاعتداءات تستهدف «ستاد دو فرانس» في باريس ومناطق أخرى استعداداً لاسبوع، من هذا أيام من انطلاق فعاليات كأس أوروبا لكرة القدم.

ويأتي هذا التدريب في إطار الاستعداد لمواجهة أيّ اعتداء إرهابي قد يستهدف مباريات كأس أوروبا، وجرى في لشهرين ملاحب فرنسا شمالي باريس بحضور نحو 250 شخصاً لعبوا دور الجمهور ونحو 200 شخص آخرين من عناصر الشرطة والإطفاء والإسعاف.

ولم تعلن تفاصيل التدريب كاملة وضع المشاركين فيها في أوضاع شبه حقيقية لمعرفة ردود فعلهم في مواجهة طارئ من هذا النوع.

وقال غابرييل لوبس المتحدث باسم فرق الإطفاء «الهدف من هذه التدريبات الحصول على أفضل تنسيق بين مختلف الأجهزة

السياسة والاقتصاد والدفاع والدبلوماسية في بريطانيا وخارجها، وأجري الاستطلاع اللذان نشرنا يوم الثلاثاء بين 27 و29 آيار، حيث شمل الاستطلاع الذي أجري عبر الهاتف 1004 أشخاص تفوق أعمارهم 18 عاماً. ووجد أنّ 45% من المشاركين يفضلون ترك الاتحاد مقابل 42% تذكروا أنّهم سيصوتون لصالح البقاء. وقال 13% أنّهم لم يحسموا أمرهم بعد.

أما الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة نفسها على الإنترنت فشمّل 2052 شخصاً وأظهر تقدم المؤيدين للانسحاب بثلاث نقاط مئوية عند 47% مقابل 44% يرفضون ترك الاتحاد و9% لم يحسموا أمرهم بعد.

وحذرت مجموعة من زعماء العالم والمنظمات الدولية، مثل الرئيس الأميركي باراك أوباما وصندوق النقد الدولي الناخبين البريطانيين من مخاطر الانسحاب من الاتحاد الذي انضمت له بلادهم عام 1973، في حين قال بنك إنكلترا المركزي، إنّ ترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤدي لانزلاق الاقتصاد إلى كساد.

